محددات تطبيق التدقيق الاجتماعي
دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري فرع قسنطينة

د/زبير عياش
أ/ ويلية فريدة
جامعة أم البواقي

الملخص :

تهدف الدراسة إلى معرفة محددات تطبيق التدقيق الاجتماعي (إدراك البنك لمفهوم التدقيق الاجتماعي، و متطلبات تنفيذه ، ومجالات تطبيقه المختلفة، و معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي) في البنك القرض الشعبي الجزائري فرع قسنطينة ، و لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه تضمنت 46 سؤالا، وزعت على 52 عاملا بالبنك ، و تم استخدام اختبار T (test) للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة و قد تبين إدارة البنك تدرك مفهوم التدقيق الاجتماعي، توجد متطلبات تنفيذ التدقيق الاجتماعي في البنك محل الدراسة، كما يقوم البنك تطبيق التدقيق الاجتماعي في مجالاته المختلفة، و أخيرا توجد معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في

Abstract :

The study aims at identifying the determinants of the application of social auditing (the bank's understanding of the concept of social auditing, it implementation requirements, its various application areas, and the obstacles of applying social auditing) in the bank of the Algerian popular loan Constantine branch.

To achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed, which included 46 questions, distributed to 52 workers in the Bank. and one simple t-test was used test the hypotheses of the study :The social audit concept is realized. there are the requirements for implementing the social audit in the bank under study. the bank also applis social auditing in its various fields. Lastly, there are obstacles to the implementation of social auditing in the bank.

مقدمة

شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية، حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية، ولم يعد تقييم تلك المؤسسات يعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، ففكرة تركيزها على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة المسيرين في هذه المؤسسات لمسؤوليتهم الاجتماعية، بل بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعادا جديدة أكثر تعقيدا، نظرا لبروز مفاهيم حديثة ساعدت على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية، التكنولوجية، والإدارية ، وكان من أبرز هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وما صاحبها من ظهور المحاسبة الاجتماعية التي تصف العمليات الاجتماعية ، وتحدد معايير لقياس الأداء الاجتماعي، وإعداد تقارير عن ذلك الأداء من تكاليف وعائد، واعتمادا على مجموعه من الفروض ، والمفاهيم والمبادئ، وبإتباع إجراءات معينه ، دعت الحاجة لظهور التدقيق الاجتماعي، ومما ساعد على ذلك قصور المراجعة المالية التقليدية عن القيام بهذه المهمة و إعطاء نظام متكامل للمراجعة.

و مما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ماهي محددات تطبيق التدقيق الاجتماعي ؟ و ما هو واقع تطبيق التدقيق الاجتماعي في بنك القرض الشعبي الجزائري في فرع قسنطينة؟

لمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع عملنا على تحليلها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى إدراك إدارة البنك لمفهوم التدقيق الاجتماعي ؟
- ماهي متطلبات اللازمة لتنفيذ التدقيق الاجتماعي في بنك ؟
- ماهي مجالات تطبيق التدقيق الاجتماعي في بنك ؟
- ماهي معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في بنك ؟

و قصد الإجابة على هذه التساؤلات تم اعتماد الفرضيات التالية ؟

- لا تدرك إدارة البنك مفهوم التدقيق الاجتماعي؛
- لا توجد متطلبات تنفيذ التدقيق الاجتماعي في البنك؛
- لا يقوم البنك تطبيق التدقيق الاجتماعي في مجالاته المختلفة؛
- لا توجد معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في البنك.

من أجل الإحاطة بالموضوع و الوصول إلى النتائج المنتظرة من الدراسة و تحليلها ارتأينا تقسيم الدراسة إلى محورين هما:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للموضوع.

المحور الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري فرع قسنطينة .

1: الإطار ألمفاهيمي للتدقيق الاجتماعي

1-1 نشأة التدقيق الاجتماعي

يعد التدقيق الاجتماعي من بين المجالات الجديدة نسبيا في التدقيق، فأول من أشار إلى المصطلح هو Howard R Bowen عام 1953بالمفهوم الصحيح له واضعا أسس الاختلاف بينه و المسؤولية الاجتماعية في قوله:" طالما أن المشروع يخضع لمراجعة مالية مستقلة على أنشطته المالية، فانه يجب أن يخضع لمراجعة خارجية مستقلة تقيم أدائه من وجهة نظر اجتماعية بواسطة مراجعين اجتماعين"[1]

و في عام 1958 ظهرت محاولة أخرى من قبل Blum feed الذي ركز على ضرورة القيام بالتدقيق الاجتماعي و اعتباره أداة للتحقق من مدى وفاء سياسات المؤسسة بالاحتياجات الإنسانية للعاملين[2].

،سنوات السبعينات هي السنوات التي شهد فيها التدقيق الاجتماعي تطوره الكبير، و في عام 1975 أصدر "John Humble " كتابه "Social Responsability Audit" كما ألف فرنسوا دال كتابا عنوانه(عندما تستيقظ المؤسسة على الضمير الاجتماعي) [3] ، و أوضح من خلاله مفهوم وتطور نظام المسؤولية الاجتماعية، بعدها في عام 1979 في الشركة الأوربية للدفع تم ظهورا لمدققين الاجتماعيين داخل المؤسسة، و خلال سنة 1980 ظهر منصب المدقق الاجتماعي و بالتالي تبين بأن هذه الوظيفة جديدة النشأة نجدها في المؤسسات كبيرة الحجم مرتبطة بالإدارة العامة جنبا إلى جنب مع مصلحة التدقيق[4].

إن التطور الذي بدأ يظهر و ينمو داخل المؤسسة للتدقيق الاجتماعي، بالموازاة مع ذلك بدأ الاهتمام يظهر من خارج المؤسسة واختص بعض الأشخاص في عملية التدقيق الاجتماعي فظهرت جمعيات خاصة بالتدقيق الاجتماعي فغي فرنسا ظهر المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي سنة 1982 كما برزت مجموعة الدراسات والبحوث التحليلية الاجتماعية في نهاية سنة1983 و الجمعية المهنية للخبراء الاجتماعيين في سنة 1984 [5] .

خلال سنوات التسعينات 1990 زاد الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي خاصة من خلال **كث**رة إجراء الملتقيات المنظمة من طرف المعاهد و المدارس والجمعيات المتخصصة.

1-2 تعريف التدقيق الاجتماعي

لا زال الاتفاق على مفهوم واضح و محدد للتدقيق الاجتماعي غير قائم فأعطيت العديد من التعاريف نذكر منها:

فقد عرف: بأنه عملية فحص منتظمة أو عملية جمع أدلة و قرائن بصورة منتظمة لتقييم الأداء

الاجتماعي للمؤسسة متمثلا في البرامج و الأنشطة الاجتماعية بهدف التأكد من مدى التزام المؤسسة بتنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية[6].

كما عرف أيضا: التدقيق الاجتماعي يهدف إلى إعطاء رأي احترافي ومستقل.حول وضعية ما أو التسيير الاجتماعي للمؤسسة واستخراج الانحرافات الممكنة من خلال المقارنة مع المعايير المحددة بالاعتماد على طريقة عمل مشابهة إلى تلك المستخدمة في التدقيق الكلاسيكي وخاصة بالاعتماد على مفاهيم خاصة للعناصر المدققة[7].

في سنة 2000 المعيار الجديد للايزو 9000 يعرفه:"بأنه مجموعة من الطرق المنهجية المستقلة والتي تعتمد على الوثائق التي تسمح بالحصول على الإثباتات من اجل التقييم الموضوعي للوضعيات الملاحظة"[8].

و يعرف التدقيق الاجتماعي على أنه:" ذلك المسعى الموضوعي و الاستقرائي من خلال الملاحظة ، التحليل ، التقييم و تقديم التوصيات بالاعتماد على منهجية و باستعمال تقنيات تسمح بالكشف عن نقاط القوة و نقاط الضعف بالمقارنة مع المرجعيات المحددة بوضوح ، و مثله مثل التدقيق المالي و المحاسبي يحاول أن يقدر ما مدى إمكانية المؤسسة في التحكم في المشكلات الاجتماعية .لذلك فهو يعتبر وسيلة تسيير و إدارة "[9].

كما عرف المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي في سنة 2006 التدقيق الاجتماعي على انه: ذلك التدقيق المطبق في التسيير وعلى الأنشطة، العلاقات الفردية والجماعية في المؤسسة والروابط التي تربط بينها وبين الأطراف المهتمة الداخلية و الخارجية[10].

كما يعرف التدقيق الاجتماعي على أنه «عملية الفحص الاحترافي لإبداء آراء حول مشاركة العنصر البشري في تحقيق الأهداف المسطرة بالاعتماد على المرجعيات المتعلقة بالموضوع و تقديم التوصيات اللازمة لتحسين نوعية تسيير الموارد البشرية[11]».

من خلال ما سبق يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي للتدقيق الاجتماعي: هو عملية للتقييم الاجتماعي بإجراء فحص منتظم لجمع الأدلة والقرائن لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة ممثلا في البرامج والأنشطة الاجتماعية بهدف التأكد من مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية ومدى فعالية أداء المؤسسة لهذه المسؤوليات في ضوء مجموعة من المعايير المعتمدة والمقبولة والملائمة ثم التقرير عن ذلك كله للأطراف المعنية لمساعدتها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها[12].

1-3 أهداف التدقيق الاجتماعي

يمكن حصر الأهداف الأساسية للتدقيق الاجتماعي في[13]:

- التأكد من دقة و صحة البيانات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للمؤسسة ، المثبتة في الدفاتر و السجلات المحاسبية و القوائم المالية ؛

- إبداء رأي فني علمي محايد عن مدى مطابقة التقرير و القوائم التي تعرض بيانات عن الأنشطة الاجتماعية.

بصفة عامة يهدف هو الآخر إلى رفع فاعلية أداء الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية للمؤسسة لتحديد العقبات و العراقيل و الانحرافات باستعمال وسائل فعالة للبحث عن الأسباب الحقيقية و تقديم الاقتراحات للقضاء على الاختلال و الانحرافات[14].

1-4مبادئ التدقيق الاجتماعي

قام المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية، والاخلاقية بوضع مبادئ تشكل الاساس للتدقيق الاجتماعي[15]:

- نظرة شموليه و متعددة: معناه أنه يجب ان يعكس التدقيق الاجتماعي وجهات نظر كل المعنيين بالمنظمة؛
- شامل: معنى دلك ان يركز التدقيق الاجتماعي ليشمل في النهاية قياس مدى تحسن الاداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية والمجتمع؛
- مقارن: لا بد للتدقيق الاجتماعي ان يوفر وسائل تمكن من مقارنة أداء المنظمة عبر السنوات ، وبأداء المنظمات المماثلة وبالاداء المعيارى للصناعة؛
- منتظم: يجب ان ينفذ التدقيق الاجتماعي بشكل منتظم ، وليس مؤقتا او لمرة واحدة في العمر ؛
- مراجعة (فحص) : يجب ان تفحص الحسابات الاجتماعية سنويا بواسطة شخص او اكثر ممن ليس لهم مصلحة في تزييف النتائج (محايدين).
- الإفصاح : يجب أن تكون نتائج التدقيق الاجتماعي متاحة ومعلنة لكل المعنيين في المنظمة والمجتمع بشكل عام.

1-5 متطلبات التدقيق الاجتماعي

هناك متطلبات تعتبر أساسية لتحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذ التدقيق الاجتماعي و هي:

- وجود نظام خاص بالمحاسبة عن ا لمسؤولية الاجتماعية:

هذا النظام يهدف إلى قياس المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمؤسسة، حيث يتوقف نجاح التدقيق الاجتماعي وبدرجة كبير على طبيعة هذا القياس كلما كان القياس كميا أو نقديا كلما كان أدق ، أما في حال القياس الوصفي، فالدقة سوف تكون أقل إذ لا يتمكن المدقق من إبداء رأيه بشكل موضوعي عن مدى صحة البيانات، ومدى تعبيرها عن الأداء الاجتماعي بدقة[16].

- توافر معايير محددة لأداء الاجتماعي:

لكي يتمكن المدقق من إبداء رأي غير متحيز عن مد ى إعطاء تقارير النشاط الاجتماعي أو القوائم

المالية صورة صادقة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ، يجب توافر مجموعة من المعايير التي تستخدم للحكم على هذا الأداء

– وجود أشخاص أكفاء للقيام بالتدقيق الاجتماعي:

يجب أن يقوم بمهمة التدقيق الاجتماعي مدقق كفؤ ويتمتع بالاستقلال، ولديه المعلومات الكافية عن المجالات الاجتماعية التي تساهم فيها المؤسسة ،بالإضافة إلى معرفة بمجالات الاقتصاد والصحة العامة والبيئة والتشريعات العمالية، ثم القوانين الخاصة بحماية البيئة.

1-6 مراحل التدقيق الاجتماعي

يجب أن نميز بين التدقيق الاجتماعي الداخلي والتدقيق الاجتماعي الخارجي اعتمادا على عوامل نذكر منها الوقت، الكفاءة والاستقلالية، حيث أن المهام التي لا يمكن برمجتها بالنسبة للتدقيق الاجتماعي الداخلي يتم تحويلها للمدققين الخارجين[17].

- **بالنسبة إلى التدقيق الاجتماعي الخارجي**

يعتمد هذا النوع من التدقيق على إبرام عقد بين المؤسسة ومكتب التدقيق الخارجي حيث يتضمن العقد المبرم مهام التدقيق يتم تحديدها بشكل واضح، واستقلالية المدقق في أداء مهامه تعتبر أكثر ضمانا للنتائج،وجوب الوصول إلى نتائج من طرف المدقق؛

العقد محدد بمدة زمنية معينة،مسؤولية المدقق الخارجي تنحصر في المجال والنقاط المدققة.

- **بالنسبة للتدقيق الاجتماعي الداخلي**

يعتمد هذا النوع من التدقيق في تدخلاته على ما يعرف بالبرنامج السنوي للتدخلات، والذي يتم إعداده بناءا على خريطة الأخطار،و أهداف المؤسسة، أو طلب خاص من مسؤولي المديريات والمصالح والوحدات التابعة للمؤسسة.

ويتم برمجة المهمة بالاعتماد على مجموعة من العناصر كأهمية الأخطار المحتملة من حيث نتائجها،التحديات التي تشكل عوائق وعقبات للمؤسسة، و الحدود المتعلقة بكفاءة المدقق،الحدود المتعلقة بالإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة تحت تصرف المدقق.

انطلاق مهمة التدقيق الاجتماعي الداخلي تكون بناءا على ما يعرف بالأمر بالمهمة ويتضمن مجموعة من المعلومات الضرورية للتحديد الدقيق للمهمة من :المصادر، الموضوع، الأهداف، مجال التدخل، رئيس المهمة، المدققين المساعدين والوسائل الموضوعة تحت تصرفهم.

1-7معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي:

يواجه تطبيق التدقيق الاجتماعي العديد من المعوقات و تتمثل أبرزها في[18] :

- أن المفاهيم والمتغيرات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية لم تتحدد بشكل قاطع وبالتالي التدقيق الاجتماعي،

- أن المشكلات الاجتماعية في المؤسسة تتسم بالحركية مما يزيد من صعوبة تحديد إطار عام للتدقيق الاجتماعي أن تلك التوقعات والمشكلات ليست لها صيغة الثبات ،حيث تشم بالحركية وبالتالي يصبح من الصعب تحديد مجموعة ثابتة من الأنشطة الاجتماعية يمكن أن يقال فيها أنها التزم بمسؤولية اجتماعية.
- مشكلة تحديد القائمين بعملية التدقيق الاجتماعي وحتمية تمتعهم بمهارات وخبرات متخصصة حيث يجب أن يكون المدقق الاجتماعي ملما بمعارف عديدة تتصل بمختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية و الأداء الاجتماعي، وتتمثل تلك النواحي في الصحة العامة ،علم الإحصاء، الاقتصاد ،النواحي القانونية ،التشريعات العمالية، وقوانين حماية البيئة إلى جانب الخبرات العملية والعلمية في مجال المحاسبة والتدقيق .
- مشاكل قياس التكاليف والعوائد الاجتماعية بشكل دقيق وذلك لعدم وجود معايير اجتماعية تلائم القياس المحاسبي بالإضافة إلى مشاكل التقرير المحاسبي عن النشاط الاجتماعي لذلك لابد من إتمام التدقيق الاجتماعي بشكل موضوعي،ولكي يتم ذلك ينبغي التوصل إلى اتفاق حول معايير محاسبية مقبولة

المحور الثاني: محددات تطبيق التدقيق الاجتماعي في بنك القرض الشعبي الجزائري في فرع قسنطينة

2- 1الطريقة الإجرائية

- مجتمع الدراسة : تكون مجتمع الدراسة من كافة الموظفين في بنك القرض الشعبي الجزائري فرع قسنطينة بجميع وكالاته حيث قدر عدد الموظفين ب52 عامل.
- أداة الدراسة: لغرض الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة تم اعتماد على أسلوب الاستبانة من اجل جمع المعلومات اللازمة.

2 -2 نتائج تحليل إجابات مجتمع الدراسة

- البعد الاول : مدى إدراك إدارة البنك لمفهوم التدقيق الاجتماعي

الجدول(1) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات بعد مدى إدراك إدارة البنك لمفهوم التدقيق الاجتماعي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة
1	إن تدقيق أنشطة المسئولية	4,02	,980	29,574	,000

	الاجتماعية هو تدقيق مستقل للأنشطة ذات الطابع الاجتماعي.		0		0
2	يستخدم التدقيق الاجتماعي معايير وقواعد تختلف عن معايير تدقيق الأنشطة الاقتصادية.	4,10	,891	33,138	,0000
3	يحقق التدقيق الاجتماعي التأكد من مدى صحة ودقة و البيانات الاجتماعية	4,23	,731	41,752	,0000
4	يحقق التدقيق الاجتماعي مدى دلالة القوائم الاجتماعية المنشور على نتيجة النشاط الاجتماعي للبنك.	3,90	,721	39,039	,0000
5	يحقق التدقيق الاجتماعي في تقييم الأداء الاجتماعي لإدارة البنك بصورة تخدم أصحاب المصالح المختلفة.	3,50	1,019	24,758	,0000
6	يوفر التدقيق الاجتماعي درجة عالية من الثقة في القوائم الاجتماعية المنشورة	3,92	,926	30,564	,0000
7	من مبررات أهمية التدقيق الاجتماعي المساهمة الفعلية لإدارة البنك في تنفيذ الأنشطة الاجتماعية .	3,33	1,354	17,724	,0000
8	يهدف التدقيق الاجتماعي لاجراء الفحص الفني المحايد للبيانات المحاسبية المتعلقة بالأداء الاجتماعي.	3,75	1,046	25,864	,0000
9	يهدف التدقيق الاجتماعي إلى دراسة وتقييم و اختبار نظام الرقابة الداخلية.	3,46	1,179	21,167	,0000

10	يجذب التدقيق الاجتماعي انتباه العملاء والمستثمرين تجاه البنك لما يقوم به من أداء اجتماعي.	1,87	,8410	15,998	,0000
11	نتدرج أهمية التدقيق الاجتماعي في عكس مدى مساهمة البنك في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.	2,48	1,321	13,543	,0000
	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للبعد	3,50	0,782		

قيمة T–test الجدولية عند مستوى معنوية 5% =1,676

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات $spss_{20}$

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم الفقرات جاءت بمتوسط حسابي أكثر من المتوسط الحسابي الكلي 3,50 وهو حد مستوى الاختبار الذي نقارن به الأوساط الحسابية للفقرات ، حيث حققت الفقرة 3: (يحقق التدقيق الاجتماعي التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية المقدمة) اكبر متوسط حسابي 4,23 و انحراف معياري 0,731 أي أن إجابات المبحوثين اتفقت على أن التدقيق الاجتماعي يمكن إدارة البنك من التأكد من مدى صحة ودقة وسلامة البيانات الاجتماعية المقدمة، و أكد ذلك معنوية اختبار T حيث نجد T المحسوبة اكبر من T الجدولية ، و هي دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0,000 اقل من 0,05.

وتشير النتائج بشكل عام لمدى إدراك إدارة البنك محل الدراسة لمفهوم التدقيق الاجتماعي، حيث يوجد وعي لدى المبحوثين أن تدقيق أنشطة المسئولية الاجتماعية هو تدقيق مستقل للأنشطة ذات الطابع الاجتماعي يستخدم معايير وقواعد تختلف عن معايير تدقيق الأنشطة الاقتصادية. في تقييم الأداء الاجتماعي لإدارة البنك بصورة تخدم أصحاب المصالح.

- **البعد الثاني: متطلبات تنفيذ التدقيق الاجتماعي**

الجدول(2) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات بعد متطلبات تنفيذ التدقيق الاجتماعي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة
12	يتطلب التدقيق الاجتماعي ضرورة توافر	2,52	1,093	16,613	0,000

	نظام محاسبي عن المسئولية الاجتماعية				
13	يتطلب التدقيق الاجتماعي ضرورة وجود معايير محددة للأداء الاجتماعي	2,58	1,319	14,091	0,000
14	يتطلب التدقيق الاجتماعي وجود أشخاص ذوى كفاءة و متخصصة	3,56	1,145	22,412	0,000
15	ممارسة التدقيق الاجتماعي يتم داخليا و يمكن أن يقوم به المدقق الداخلي	3,81	,886	30,974	0,000
16	ينبغي للمدقق الداخلي أن يكون ملما بمجالات المسئولية الاجتماعية بجانب الخبرة بعلوم المحاسبة والتدقيق.	2,50	1,528	11,802	0,000
17	التأهيل المهني والتزام الاستقلال والحياد من أهم مستويات الأداء الانتظيمية التدقيق الاجتماعي.	3,08	1,118	19,855	0,000
18	الأساليب الفنية والإجراءات التي تستخدم في التدقيق المالي يمكن استخدامها في التدقيق الاجتماعي.	2,35	1,064	15,896	0,000
19	تقوم ادارة البنك بنشر تقرير التدقيق الاجتماعي لأصحاب المصلحة المعنيين	2,31	,940	17,701	0,000
20	يختلف تقرير التدقيق الاجتماعي عن نظيره في حالة التدقيق المالي	3,63	1,067	24,565	0,000
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للبعد		2,92	1,128		

قيمة T–test الجدولية عند مستوى معنوية 5% =1,676

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات $spss_{20}$

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم الفقرات جاءت بمتوسط حسابي أكثر من المتوسط الحسابي الكلي 2,92 وهو حد مستوى الاختبار الذي نقارن به الأوساط الحسابية للفقرات ، حيث حققت الفقرة 20(يختلف تقرير التدقيق الاجتماعي عن نظيره في حالة التدقيق المالي لاختلاف عمليات الفحص والتحقق والدراسة والنتائج) اكبر متوسط حسابي 3,63 و انحراف معياري 1,067 أي أن إجابات المبحوثين اتفقت على أن ا نه يوجد اختلاف بين تقرير التدقيق الاجتماعي عن نظيره في حالة التدقيق المالي لاختلاف عمليات الفحص والتحقق والدراسة والنتائج ، و أكد ذلك معنوية اختبار T حيث نجد T المحسوبة اكبر من T الجدولية ، و هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0,000

اقل من 0,05.

ويلاحظ أن هناك فقرين كانت من الفقرات غير الموافق عليها والتي أجاب المستجيبون عليها بأنها غير مقبولة ضمن متطلبات تنفيذ التدقيق الاجتماعي في البنك هي فقرة 19و التي تنص(تقوم إدارة البنك بنشر تقرير التدقيق الاجتماعي لأصحاب المصلحة المعنيين .) ، و الفقرة 18(الأساليب الفنية والإجراءات العملية التي تستخدم في التدقيق المالي يمكن استخدامها في التدقيق الاجتماعي.)، أما الفقرات الأخرى فتميزت بمتوسطات حسابية مقبولة و كلها ذات دلالة إحصائية .

و مما سبق يمكن القول ان من متطلبات تنفيذ التدقيق الاجتماعي في بنك محل الدراسة يستلزم ضرورة توافر نظام محاسبي عن المسئولية الاجتماعية للبنك، مع وجود أشخاص ذوى كفاءة و متخصصة للقيام به، وان ممارسة التدقيق الاجتماعي يتم داخليا يقوم به المدقق الداخلي للبنك

- **البعد الثالث: مجالات تطبيق التدقيق الاجتماعي**

الجدول(3) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات بعد مجالات تطبيق التدقيق الاجتماعي.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة
21	تتضمن خطة عمل التدقيق الداخلي برنامجا لتدقيق الأداء الاجتماعي	2,06	1,056	14,057	,0000
22	يتحقق المدقق الداخلي من السياسات المطبقة من قبل الإدارة العليا لتحسن العلاقة بين البنك والعاملين و العملاء	2,31	,875	19,011	,0000
23	يتحقق المدقق الداخلي من مدى التزام البنك بالقوانين و اللوائح و السياسات	3,33	1,15	20,862	,0000
24	يتحقق المدقق الداخلي من مدى الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة الاجتماعية التي تضعها الإدارة	1,75	,837	15,073	,0000

	العليا للبنك.				
25	يقيم المدقق الداخلي أنظمة الرقابة الداخلية في المجال الاجتماعي.	1,71	,776	15,915	,0000
26	يتحقق المدقق الداخلي من توافر معايير يتم استخدامها لقياس كفاءة تنفيذ البرامج الاجتماعية.	1,77	,731	17,460	,0000
27	يفحص المدقق الداخلي الجانب الاجتماعي لأداء البنك	2,13	,793	19,415	,0000
28	تقوم ادارة البنك بنشر تقرير التدقيق الاجتماعي لأصحاب المصلحة المعنيين	3,37	1,085	22,363	,0000
29	يتحقق المدقق الداخلي من مدى حسن اختيار الموظفين.	3,48	1,229	20,430	,0000
30	يتحقق المدقق الداخلي من إجراءات و سياسات الأجور المطبقة في البنك	3,44	1,145	21,685	,0000
31	يتحقق المدقق الداخلي من وفعالية برامج التدريب وتطير الموظفين.	3,73	1,056	23,516	,0000
32	يدقق المدقق الداخلي في الضواهر السلبية كالغياب و دوران العمل	2,71	,992	27,108	,0000
	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للبعد	2,92	1,128		

قيمة T-test الجدولية عند مستوى معنوية 5% =1,676

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات $spss_{20}$

يتضح من الجدول أعلاه أن معظم الفقرات جاءت بمتوسط حسابي أكثر من المتوسط الحسابي الكلي 2,71 وهو حد مستوى الاختبار الذي نقارن به الأوساط الحسابية للفقرات ، حيث حققت الفقرة : 32(يدقق المدقق الداخلي في الظواهر السلبية كالغياب و دوران العمل) اكبر متوسط حسابي 3,73 و انحراف معياري 0,992 أي أن إجابات المبحوثين اتفقت على أن المجال الذي يستخدم فيه التدقيق الاجتماعي هو تدقيق الظواهر السلبية كالغياب و دوران العمل ، و أكد ذلك معنوية اختبار

T حيث نجد T المحسوبة اكبر من T الجدولية ، و هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0,000 اقل من 0,05.

ويلاحظ أن هناك 3 فقرات كانت من الفقرات غير الموافق عليها والتي أجاب المستجيبون عليها بأنها غير مطبقة ضمن مجالات التدقيق الاجتماعي في البنك و هي فقرة 25و التي تنص(يقيم المدقق الداخلي أنظمة الرقابة الداخلية في المجال الاجتماعي) ، و الفقرة 24(يتحقق المدقق الداخلي من مدى الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة الاجتماعية التي تضعها الإدارة العليا للبنك.)، و الفقرة 26(يفحص المدقق الداخلي حقوق وواجبات ومسئوليات ومنفذي البرامج الاجتماعية) ، أما الفقرات الأخرى فتميزت بمتوسطات حسابية مقبولة ، و كلها ذات دلالة إحصائية .

و تتمثل مجالات تطبيق التدقيق الاجتماعي في البنك في تدقيق وظائف الموارد البشرية ، حيث يتحقق المدقق الداخلي من مدى حسن اختيار الموظفين، تدقيق إجراءات و سياسات الأجور المطبقة ، و تدقيق الظواهر السلبية كالغياب و دوران العمل.

- **البعد الرابع: معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي:**

الجدول(4) : المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين على فقرات بعد معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T المحسوبة	مستوى الدلالة
33	لا يوجد اتفاق واضح ومحدد في البنك حول مضمون المسؤولية الاجتماعية.	3,42	1,194	20,676	,0000
34	عدم وجود نظام محاسبي للمسؤولية الاجتماعية يهدف لقياس و نشر المعلومات الاجتماعية	3,85	958	28,962	,0000
35	عدم قياس الأنشطة الاجتماعية في البنك بشكل نقدي.	3,92	,882	32,067	,0000
36	عدم قناعة الإدارة العليا في البنك بأهمية التدقيق الاجتماعي.	4,10	,774	38,184	,0000

37	أن المعايير و المؤشرات الداخلية للأداء الاجتماعي غير محددة.	4,04	,885	32,915	,0000
38	عدم إلزامية التدقيق الاجتماعي في البنك	4,25	,653	46,930	,0000
39	أن المدقق الداخلي في البنك لا يمتلك المعارف والخبرات المتخصصة في إدارة الموارد البشرية	2,58	1,273	14,593	,0000
40	إن عدد المدققين الداخليين المؤهلين في البنك غير كاف للقيام بعملية التدقيق الاجتماعي,	4,23	,645	47,285	,0000
41	إن المدقق الداخلي في البنك لا يتبع معايير تدقيق معينة عند القيام بعملية التدقيق الاجتماعي	4,17	,678	44,386	,0000
42	يواجه المدقق الداخلي في البنك ضغوط مادية باعتباره موظف داخل البنك تمنعه من القيام بعملية التدقيق الاجتماعي.	2,06	1,018	14,579	,0000
43	عدم وجود معلومات عن الأداء الاجتماعي في القوائم المالية الخاصة بالبنك.	4,17	,879	34,219	,0000
44	لا يتدرب المدققين الداخليين في البنك على موضوعات التدقيق الاجتماعي لإكسابهم المهارات اللازمة للقيام بعملية التدقيق الاجتماعي.	3,85	,998	27,798	,0000
45	ليس لدى المدقق الداخلي في البنك إلمام كاف بالقوانين والأنظمة والتعليمات الاجتماعية.	3,88	1,003	27,928	,0000
46	عدم رغبة الإدارة في البنك على	4,00	,907	31,785	,000

	إصدار تقارير منفصلة عن الأداء الاجتماعي.				0
المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للبعد	3,75	,9530			

قيمة T-test الجدولية عند مستوى معنوية 5% =1,676

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات $spss_{20}$

يتضح من الجدول أن معظم الفقرات جاءت بمتوسط حسابي أكثر من المتوسط الحسابي الكلي 3,75 وهو حد مستوى الاختبار الذي نقارن به الأوساط الحسابية للفقرات ، حيث حققت الفقرة : 38(عدم إلزامية التدقيق الاجتماعي في البنك) اكبر متوسط حسابي 4,25 و انحراف معياري 0,653 أي أن إجابات المبحوثين اتفقت على أن عدم إلزامية التدقيق الاجتماعي في البنك هي العائق الأساسي لتطبيق التدقيق الاجتماعي، و أكد ذلك معنوية اختبار T حيث نجد T المحسوبة اكبر من T الجدولية ، و هي دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0,000 اقل من 0,05.

كما انه يوجد اتفاق عند المبحوثين أن الفقرة 42 و التي تنص : يواجه المدقق الداخلي في البنك ضغوط مادية باعتباره موظف داخل البنك تمنعه وتحدده من القيام بعملية التدقيق الاجتماعي.، لا تعتبر من معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في البنك ،

و نستنتج أن معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في البنك محل الدراسة ترجع الى عدم وجود اتفاق واضح ومحدد في البنك حول مضمون المسؤولية الاجتماعية،و عدم قياس الأنشطة الاجتماعية في البنك بشكل نقدي،و عدم قناعة الإدارة العليا في البنك بأهمية التدقيق الاجتماعي.

2-3 اختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى: للتأكد من صحة هذه الفرضية قامت الباحثة بتطبيق اختبار T للمجموعة الواحدة ، فكانت القيمة المحسوبة T(72,177) أكبر من قيمة T الجدولية (1,676) ، كما أن قيمة مستوى المعنوية بلغت **0,000** وهي أقل من **0,05**، و هذا يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة : تدرك إدارة البنك مفهوم التدقيق الاجتماعي .
- الفرضية الثانية: للتأكد من صحة هذه الفرضية قامت الباحثة بتطبيق اختبار T للمجموعة الواحدة ، فكانت القيمة المحسوبة T(40,814) أكبر من قيمة T الجدولية (1,676) ، كما أن قيمة مستوى المعنوية بلغت **0,000** وهي أقل من **0,05**، و هذا يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة : توجد متطلبات تنفيذ التدقيق الاجتماعي في البنك.
- الفرضية الثالثة: للتأكد من صحة هذه الفرضية قامت الباحثة بتطبيق اختبار Tللمجموعة

الواحدة ، فكانت القيمة المحسوبة T (54,477) أكبر من قيمة T الجدولية (1,676) ، كما أن قيمة مستوى المعنوية بلغت **0,000** وهي أقل من **0,05**، و هذا يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة: يقوم البنك تطبيق التدقيق الاجتماعي في مجالاته المختلفة.

- الفرضية الرابعة: للتأكد من صحة هذه الفرضية قامت الباحثة بتطبيق اختبار T للمجموعة الواحدة ، فكانت القيمة المحسوبة T(55,451) أكبر من قيمة T الجدولية (1,676) ، كما أن قيمة مستوى المعنوية بلغت **0,000** وهي أقل من **0,05**، و هذا يعني رفض الفرضية الصفرية و قبول الفرضية البديلة :

توجد معوقات لتطبيق التدقيق الاجتماعي في البنك .

الخاتمة :

بناء على تحليل العملي و اختبار الفرضيات فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ظهرت الحاجة للتدقيق الاجتماعي نتيجة اعتراف المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية و ممارستها لتلك المسؤولية، بالإضافة لعدم ملائمة التدقيق المالي في توفير وسائل لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة .
- ظهور التدقيق الاجتماعي كمفهوم حديث لفحص و تقييم اثر المؤسسة كوحدة اقتصادية على المجتمع، حتى يومنا هذا لم يتم التوصل لوضع تعريف واضح و محدد له.
- لإدراك لمفهوم التدقيق الاجتماعي يجب معرفة أنشطة المسئولية الاجتماعية و القيام بتدقيق مستقل للأنشطة ذات الطابع الاجتماعي،كما يستخدم التدقيق الاجتماعي معايير وقواعد تختلف عن معايير تدقيق الأنشطة الاقتصادية.
- يستلزم لتنفيذ التدقيق الاجتماعي ضرورة توافر المتطلبات منها ضرورة توافر نظام محاسبي عن المسئولية الاجتماعية،و ضرورة وجود معايير محددة للأداء الاجتماعي، بالإضافة وجود أشخاص ذوى كفاءة و متخصصة للقيام به،كما يتطلب التأهيل المهني والتزام الاستقلال والحياد من أهم مستويات الأداء الذتظيمية التدقيق الاجتماعي.
- يتدخل التدقيق الاجتماعي في مجالات التالية: برنامج الأداء الاجتماعي، تدقيق السياسات المطبقة من قبل الإدارة العليا لتحسن العلاقة بين البنك والعاملين و العملاء، مدى التزام المؤسسة بالقوانين و اللوائح و السياسات الداخلية و الخارجية، بالإضافة لتدقيق وظيفة الموارد البشرية

- من معوقات تطبيق التدقيق الاجتماعي عدم وجود اتفاق واضح ومحدد حول مضمون المسؤولية الاجتماعية، وعدم وجود نظام محاسبي للمسؤولية الاجتماعية يهدف لقياس و نشر المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية،و عدم قناعة الإدارة العليا المؤسسة بأهمية التدقيق الاجتماعي.

الهوامش:

[1] Jean- Marie Peretti Et Autre, l'encyclopédie de l'audit du social et de la responsabilité sociétale, edition ems, Paris, France, P : 18.

[2]سمير عبد الغني محمود، المراجعة الاجتماعية : ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010،ص: 15.

[3] صالحي محمد يزيد، التدقيق الاجتماعي و دوره في تحسين اداء الموارد البشرية ، دار كنوز المعرفة ، ط1، الاردن ، 2016، ص:95.

[4] نفس المرجع السابق، ص: 96.

[5] مراد سكاك، فارس هباش، دور التدقيق الاجتماعي في إطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2009، ص: 10.

[6] عيد المجيد شعبان، نزار دراء، المراجعة الاجتماعية بين النظرية و التطبيق، المجلة اللبيبية للدراسات ، العدد 05، دار الزاوية للكتاب، ليبيا، 2014، ص ص: 236-237.

[7] Martory B, audit social: pratiques et principes, Revue Française De 5-246.4 2:PP Gestion, N°147, France, 2003,

[8] Jacquees Igalens , Jean- Marie Peretti, Audit Social : Meilleures Pratiques, Méthodes , Outils, Edition D'organisation, Paris, France,2008,P : 36.

[9] Pierre Candau, Audit Social : Méthodes Et Techniques Pour Un Management Efficace, Edition Vuibert, Paris, France, 1985,P :

[10] Reda Khelassi, Audit Social : Audit Grh , Edition Houma, Alger, L'algérie,2014, P : 65.

[11] J.M.Peretti : ressources humaines et gestion du personnel, Educapole Gestion , 1994, , P208.

[12]هيثم ممدوح العبادي، محمد ذا النون عصفور، المراجعة الاجتماعية في ظل التشريعات المنظمة للمهنة في الاردن، مجلة الإدارة و المحاسبة و التامين، العدد 21، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، مصر، 2008، ص: 446.

[13] Amokrane Abdelellaziz, La Comptabilité Des Ressources Humaines, Office Des Publication Universitaires , Alger l'Algérie, ,2012,P : 139 .

[14]مراد سكاك، فارس هباش، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[15]هيثم ممدوح العبادي، محمد ذا النون عصفور، مرجع سبق ذكره، ص: 450.

[16] سمير عبد الغني محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[17] Jacques Igalens Et Peretti J-M, Op Cit , P :39 .

[18] محمد نبيل علام، حدود المسؤولية الاجتماعية إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي، مجلة الإدارة العامة ، العدد62، معهد الإدارة العامة ، السعودية ، 1991، ص ص :16-22.